Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 505-519
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.29

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

The impact of public expenditures on bank liquidity risks, a sample of some Iraqi banks for the period (2013-2022)

Amer Hammoud Hamad*, Abdul Razzaq Hamad Hussein, Kawthar Younis Mayoof
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Abstract: The research aimed to shed light on the appropriate mechanism for financial policies, which is represented by (public expenditures) that must be taken by decision makers to reduce the risks related to the banking sector resulting from inappropriate decisions, limit them, and reduce their impact on other sectors. The research is based on the hypothesis that: There is a positive inverse correlation between public expenditures and banking liquidity risks.

The research took Iraq as a case study that included five banks: (Gulf Commercial Bank, Commercial Bank of Iraq, United Investment Bank, National Bank, Sumer Bank), and the time limits are the period (2013-2022). Descriptive and analytical approaches were used, as the research concluded that the impact of public expenditures on bank liquidity risks is proven. The research concluded that the relationship between public expenditures and liquidity risks depends on the type of expenditures. Productive and service expenditures reduce liquidity risks, while unproductive expenditures increase these risks. The indirect impact of expenditures is represented by economic balance and redistribution of national income in favor of the poor classes The research recommended the need to focus on directing expenditures towards productive and service projects to stimulate economic growth and reduce banking liquidity risks, in addition to training bank administrations to manage liquidity risks effectively, while developing proactive strategies to respond to crises.

Keywords:
Public expenditures, banking liquidity, Iraqi banks.

Article history:

Received	02 Nov. 2025
Received in revised form	04 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Amer Hammoud Hamad
College of Administration and Economics/ Tikrit University

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 505-519
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.29

إثر النفقات العامة في مخاطر السيولة المصرفية عينة لبعض المصارف العراقية للمدة (2013-2022)

عامر حمود حمد عبد الرزاق حمد حسين كوثر يونس معيوف
كلية الادارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

هدف البحث إلى تسليط الضوء على الآلية المناسبة للسياسات المالية والتي تمثلت (بالنفقات العامة) التي يجب اتخاذها من قبل صناع القرار لتقليل المخاطر المتعلقة بالقطاع المصرفي الناتجة عن القرارات غير المناسبة والحد منها والتقليل من أثرها في بقية القطاعات الأخرى، إذ يبني البحث على فرضية مفادها أن: هناك ارتباط عكسي إيجابي بين النفقات العامة ومخاطر السيولة المصرفية.

وقد اتخذ البحث من العراق حالة دراسية شملت خمسة مصارف هي (مصرف الخليج التجاري، المصرف التجاري العراقي، المصرف المتحد للاستثمار، المصرف الأهلي، مصرف سومر) أما الحدود الزمنية فهي المدة (2013-2022). وقد تم استعمال المنهجين الوصفي والتحليلي، إذ خلص البحث إلى اثبات التأثير الخاص بالنفقات العامة في مخاطر السيولة المصرفية، وقد توصل البحث العلاقة بين النفقات العامة ومخاطر السيولة تعتمد على نوعية النفقات، النفقات الإنتاجية والخدمية تقلل من مخاطر السيولة، بينما النفقات غير المنتجة تزيد من هذه المخاطر، والتأثير غير المباشر للنفقات يتمثل في التوازن الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة، وأوصى البحث بضرورة التركيز على توجيه النفقات نحو المشاريع الإنتاجية والخدمية لتحفيز النمو الاقتصادي وتقليل مخاطر السيولة المصرفية، فضلا عن تدريب إدارات البنوك على إدارة مخاطر السيولة بفعالية، مع وضع استراتيجيات استباقية للاستجابة للأزمات.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، السيولة المصرفية، المصارف العراقية.

المقدمة

تُعدّ النفقات العامة إحدى الركائز الأساسية لأدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدولة في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، إذ تمثل الموارد التي تخصصها الحكومة أو الجهات العامة لتلبية الحاجات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وتكتسب دراسة النفقات العامة أهميتها في الدول ذات الاقتصادات الريعية – كالعراق – الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الإيرادات النفطية في تمويل إنفاقه العام، ما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وما ينجم عنها من تذبذب في حجم الإنفاق العام وأولوياته.وفي المقابل، يواجه القطاع المصرفي، وبالأخص المصارف التجارية، تحديات جوهرية في إدارة مخاطر السيولة، والمتمثلة في عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل في المواعيد المحددة، نتيجة قصور الأصول السائلة أو عدم التوازن بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة. وتمثل هذه المخاطر تهديدًا مباشراً لاستقرار النظام المصرفي، كونها قد تؤدي إلى فقدان الثقة بين المصرف وعملائه، وانسحاب الودائع، واضطرار المصارف إلى بيع الأصول أو الاقتراض بتكاليف مرتفعة، وهو ما ينعكس سلبًا على ربحيتها واستمراريتها.

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة عكسية إيجابية بين النفقات العامة ومخاطر السيولة المصرفية، بحيث يمكن أن يسهم الإنفاق العام، إذا ما وُجّه نحو القطاعات الإنتاجية

والخدمية، في تقليل حدة هذه المخاطر من خلال تحفيز النشاط الاقتصادي، ورفع القدرة الشرائية، وتعزيز الاستثمار، مما ينعكس إيجاباً على قدرة المصارف في الوفاء بالتزاماتها المالية. وعلى النقيض، فإن النفقات غير المنتجة أو الموجهة بصورة غير فعالة قد تؤدي إلى تفاقم المخاطر المصرفية، وتضعف الاستقرار المالي.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اختيار العراق كحالة بحثية وتحليل بيانات خمسة مصارف تجارية للفترة (2013–2022)، بالاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، بغرض تحليل طبيعة العلاقة بين متغيري النفقات العامة ومخاطر السيولة المصرفية، واتجاه هذه العلاقة في ظل ظروف اقتصادية وسياسية متقلبة.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في تسليط الضوء على موضوع حيوي ومهم في القطاع المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص، وهو ما يهتم بعلاقة النفقات العامة مع مخاطر السيولة المصرفية، وتبرز أهمية البحث فيما يأتي:

1. يساهم البحث في اثراء المعرفة النظرية حول علاقة النفقات العامة بمخاطر السيولة المصرفية.
2. فهم العلاقة بين النفقات العامة ومخاطر السيولة المصرفية الامر الذي يسهم في تعزيز الاستقرار المالي للمصارف العراقية، مما يمكنها من مواجهة التحديات الاقتصادية.
3. يمكن أن تساعد النتائج المستخلصة من البحث في تطوير سياسات أفضل لإدارة المخاطر المصرفية، مما يعزز من قدرتها على تقديم خدمات مالية مستقرة وامنة.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي: هل تؤدي سياسة الإنفاق العام في العراق إلى التأثير في مخاطر السيولة المصرفية؟ وما نسبة فعالية السياسة العامة التي يعتمدها العراق في تحقيق الاستقرار للمخاطر التي يتعرض لها القطاع المصرفي؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة واقع النفقات العامة ومخاطر السيولة المصرفية في العراق خلال المدة (2013-2022)، ومعرفة دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق من خلال إدارة المخاطر التي يتعرض لها هذا القطاع.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة إيجابية عكسية بين النفقات العامة ومخاطر السيولة المصرفية.

البعد الزماني والمكاني للبحث: البعد الزمني للبحث (2013-2022) وكان العراق بعداً مكانياً.

هيكلية البحث: يتكون البحث من ثلاثة محاور تضمن المحور الأول: الجانب النظري للنفقات العامة ومخاطر السيولة المصرفية فيما تناول المحور الثاني: واقع النفقات العامة ومخاطر السيولة المصرفية في العراق خلال مدة الدراسة (2013-2022)، أما المحور الثالث فقد انصب على تحليل العلاقة بين النفقات العامة ومخاطر السيولة المصرفية واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الجانب النظري للنفقات العامة ومخاطر السيولة المصرفية

أولاً. التأصيل النظري للنفقات العامة: لعل من الضروري الإشارة إلى أن النفقات العامة تعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتزداد أهمية دراسة النفقات العامة مع تطور الدولة وتوسيع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية لكونها الأداة التي تستعملها من أجل تحقيق أهدافها، إذ تم توضيح النفقات العامة في ضوء الآتي:

1. مفهوم النفقات العامة: يمكن تعريف النفقات العامة بأنها مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة (الخطيب، شامية، 53:2012) أو هي عبارة عن مبلغ

من المال تقوم بدفعة الخزانة العامة بعد أن تقره السلطة التشريعية ليقوم الشخص العام بإنفاقه من أجل توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية (عثمان، 459:2013) ويعرفها علماء المالية العامة بأنها مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة (العلي، 36:2002)

وخلاصة لما سبق يمكن تعريف النفقات العامة بانها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية من أجل إشباع حاجة عامة. ومن التعريفات السابقة للنفقات العامة وإن اختلفت عباراتها إلا أنها تشترك في ثلاثة أركان رئيسة:

أ. **النفقة العامة مبلغ من النقود:** تكون النفقة العامة بشكل مبلغ نقدي، إذ تقوم بدورها في الانفاق باستعمال مبلغ نقدي ثمناً لما تحصل عليه من منتجات من أجل تسيير المرافق العامة وثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشاريع الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

إنَ قيام الدولة بالحصول على منتجات بدون مقابل كما هو الحال في عمليات الاستيلاء جبراً أو منحها لمساعدات وإعفاءات مثل: منح دور سكنية مجانية للموظفين أو إعطاء إعفاءات ضريبية لبعض المنتجين فأن ذلك لا يُعد نفقة عامة، ومن مزايا جعل الأنفاق العام نقدياً ما يأتي (عزري، 40:2020):

- ❖ إن التعامل النقدي أسهل بكثير من التعامل العيني للأفراد وللدولة مقارنةً بالصعوبات التي تنشأ عن نظام المقايضة.
- ❖ سهولة إجراء الرقابة الإدارية والبرلمانية على الإنفاق النقدي للدولة وصعوبة ذلك في حالة الإنفاق العيني.
- ❖ الإنفاق النقدي يتيح فرصة أكبر للمساواة بين الأفراد في الاستفادة من النفقات العامة وفي تحمل الأعباء العامة التي تفرضها الدولة.

ب. **أن تصدر النفقة العامة عن الدولة أو عن شخص معنوي عام:** يتطلب الأمر حتى نكون أمام نفقة عامة أن تكون تلك النفقة صادرة من جهة عامة وفي هذا الاتجاه اعتمد الفكر المالي معيارين هما (العلي، 2002: 37-38):

- ❖ المعيار القانوني: اعتمد التقليديون هذا المعيار الذي مفاده ان النفقة العامة تكون عامة عندما تصدر من الشخصيات المعنوية العامة وهي: الدولة والهيئات العامة والمؤسسات.
- ❖ المعيار الوظيفي :إن المعيار القانوني لم يعد كافياً من أجل تحديد طبيعة النفقة إذ ان تطور دور الدولة في ضوء التدخل في الحياة الاقتصادية أدى إلى انهيار الأساس الذي اعتمد عليه المعيار القانوني، وقد أدى ذلك إلى دفع الفكر المالي إلى البحث عن معيار أخر جديد، فوجدوا هدفهم في الأساس الوظيفي وعلى أساس ذلك تعد نفقة عامة تلك التي تدفعها الدولة بصفتها السيادية إما الذي تدفعه في ضوء نشاط مشابه لنشاط الأفراد فأنه يعد نفقة خاصة.

ج. **تحقيق المنفعة العامة:** إن الركنين السابقين لا يكفيان حتى نكون أمام نفقة عامة، وإنما يجب أن يؤدي الانفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي إنه من الضروري أن يتم استعمال النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة، وهذا الركن يجد مسوغاته في أمرين، الأول أن المسوغ الوحيد لوجود نفقات عامة أن تكون هناك حاجات عامة، فتقوم الدولة والهيئات العامة والمحلية والمؤسسات إشباعها بالنيابة عن الأفراد، لهذا يجب أن يكون الهدف من الأنفاق العام هو تحقيق نفع عام يتمثل في اشباع الحاجات

العامة، والثاني إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منافع خاصة لبعض الفئات أو الأفراد فأنه يخرج من أطار النفقات العامة لأنه يكون هناك تعارض مع مبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة لأن المساواة بين الأفراد في تحمل الضريبة لا تكفي لتحقيق مبدأ المساواة بل يعني هذا إن تخفيف العبء على بعضهم على حساب البقية (السعدوني، 186:2020).

2. **أنواع وتقسيمات النفقات العامة:** النفقات العامة تتعدد أنواعها ويزداد تنوعها مع تزايد نشاطات الدولة وازدياد تدخلها في حياة الأفراد العامة، إذ قام الاقتصاديون بتقسيمها على مجموعتين أساسيتين هما:

أ. **التقسيمات العلمية أو الاقتصادية:** التقسيمات المالية للنفقات تقوم على أساس معايير اقتصادية عدة بهدف معرفة آثار هذه النفقات على الاقتصاد القومي وأثارها على القطاعات الاقتصادية. ومن أهم هذه التقسيمات التي يتبعها الاقتصاديون والماليون هي:

❖ النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: تقسم النفقات في ضوء تأثيرها على الدخل القومي على نفقات حقيقية ونفقات تحويلية ومن أهم معايير التفرقة بين النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية هي (البجاري، 22:2022):

- معيار المقابل: ويقصد به أن النفقة تُعد حقيقية إذا تم الحصول في مقابلها على خدمات صحية وتعليمية مثل بناء المدارس والمستشفيات وتوفير التعليم والرعاية الصحية، في حين تعد النفقات تحويلية إذا تمت بدون مقابل مثل: الإعانات والمنح والتبرعات.
- معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي: إذ تُعد النفقات حقيقية إذا استعملت الدولة جزء من موارد المجتمع لإنتاج السلع وأداء الخدمات من أجل اشباع الحاجات العامة مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاج القومي أمَا النفقات التحويلية فهي لا تتطلب استعمالاً مباشر لموارد المجتمع لذلك لا تؤدي إلى زيادة مباشرة في الإنتاج القومي.
- معيار من الذي يقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع: فإذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر فالنفقة تعُد حقيقية، أي قيامها باستعمال القوة الشرائية للنقود، أما إذا كان الأفراد هم الذين يقومون بالاستهلاك المباشر فالنفقة تعد تحويلية أي قيامهم باستعمال القوة الشرائية للنقود (الاعسر، 80:2016).

❖ النفقات العادية والنفقات غير العادية: أذ إن الفكر التقليدي للمالية العامة يرى أن النفقات العادية للدولة يجب أن يتم تغطيتها بإيرادات عادية أهمها الضرائب، وأما النفقات غير العادية التي تلجأ إليها الدولة في ظروف معينة نتيجة لأتساع نشاط الدولة تبرر لجوء الدولة لموارد غير عادية وخاصة القروض لتغطيتها في حالة عدم كفاية الموارد العادية للموازنة، وأهم معايير التفرقة بين النفقات العادية والنفقات غير العادية هي (البجاري، 23:2022):

- معيار الانتظام والدورية: إذ تعُدُ النفقات عادية التي تتم بانتظام وبصفة دورية مثل: مرتبات الموظفين والنفقات غير العادية هي التي تكون نفقات عرضية غير متوقعة ولا تحدث بشكل دوري مثل: تمويل الحروب ومواجهة الكوارث الطبيعية.
- معيار توليد الدخل: بحسب هذا المعيار فأن النفقات التي تعطي دخلاً فهي نفقات عادية أما النفقات التي لا تعطي دخلاً فهي نفقات غير عادية.

- معيار المساهمة في تكوين رؤوس الأموال العينية: يُعدُ علماء المالية وفق هذا المعيار أن النفقات العادية هي التي لا تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية، أما النفقات غير العادية فهي التي تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية (عيسى، 61:2023).

❖ التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: الاقتصاديون يقومون على تقسيم النفقات العامة على حسب الوظائف التي تؤديها الدولة على ثلاثة أنواع(الاعسر، 83-68:2016):

- النفقات الاقتصادية: هي التي تكون مرتبطة بالنشاط الاقتصادي للدولة مثل: النقل والمواصلات والمياه والكهرباء والطرق والمطارات والموانئ...والخ.
- النفقات الاجتماعية: تتمثل بالنفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة التي تؤدي إلى التنمية الاجتماعية للأفراد مثل: النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الاجتماعية.
- النفقات الإدارية: وهي التي تتعلق بتسيير المرافق العامة مثل: رواتب الموظفين وأجور العمال ونفقات رئيس الدولة وتعُدُ نفقات الدفاع من أهم بنود هذا النوع من النفقات.

ب. **التقسيمات الوضعية:** إن التقسيم الوضعي للنفقات العامة يختلف من دولة لأخرى حسب نظامها المالي والاقتصادي والإداري والسياسي، فكل دولة تتبنى تقسيمات على حسب نظامها بحيث تتماشى مع الاعتبارات والظروف الخاصة بها، لذلك من الصعب تحديد تقسيم محدد وشامل، وعليه سوف تتم الإشارة إلى عدد من النماذج من التقسيمات الوضعية:

- التقسيم الإداري للنفقات العامة: إنَ هذا التقسيم للنفقات العامة يُعدُ من أقدم التقسيمات وما زال يمتلك مكانة مهمة في تخطيط وتنفيذ الموازنة العامة للدولة، إذ تختلف طبيعة النفقات العامة الإدارية على حسب الجهة التي تقوم بإنفاقها، فيكون إنفاقها لغرض تنفيذ وظائف رئيسة تهتم الدولة بتنفيذها من خلال وزاراتها، بعضها تختص بالخدمات العامة وهي تتطلب موافقة من البرلمان، أو تكون لأغراض زيادة النفقات العامة بحكم توفير وظائف جديدة للأفراد او المساعدات والمكافآت، وحسب الحال الذي تكون فيه النفقات العامة تمثل أساسا يعتمد عليه (حمد، 13:2018).
- التقسيم الجاري: بموجب التقسيم الجاري يتم تبويب نفقات الدولة بحسب طبيعتها الاقتصادية والمالية فتقسم على نفقات جارية ونفقات رأسمالية.

النفقات الجارية ويقصد بها النفقات التي تتكرر بصفة دورية وتهدف إلى تسيير المرافق العامة بانتظام، كمرتبات وأجور الموظفين وسداد فوائد الدين العام والاعانات التحويلية...الخ.

أما النفقات الرأسمالية، هي النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية لتنمية الثروة القومية كالقروض والسلف إلى الهيئات والمنشآت الوطنية والأجنبية والتحويلات حسب القطاعات الاقتصادية.

- التقسيم الاقتصادي - الوظيفي للنفقات العامة: بموجب هذا التقسيم تقسم أوجه الانفاق افقيا، بحيث ينتهي كل عمود افقي بمجموع يبين اجمالي الانفاق لوظائف الدولة، وبالمقابل أن كل عمود رأسي يبين إجمالي الأنفاق الاقتصادي الذي قامت به الدولة (القيسي، 48:2015).

3. **الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:** لقد أصبحت النفقات العامة في أيةِ دولة متعددة ومتنوعة، فقد أدى التطور الاقتصادي إلى التوسع في النفقات العامة من حيث تنوعها والتغير في شكلها، فالتوسع في النفقات العامة بمختلف أنواعها ينتج آثاراً متعددة في مختلف الميادين، فالنفقات العامة تهدف إلى اشباع الحاجات العامة والتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية ومنها الدخل القومي ومكوناته

وهي: الاستهلاك والادخار والاستثمار، والتأثير في المستوى العام للأسعار وفي توزيع الدخل القومي ومن ثم في التوازن الاقتصادي العام (الخطيب، وشامية، 89:2012).

وتتوقف الأثار الاقتصادية للنفقات على عدة عوامل أهمها طبيعة النفقة والقصد الذي تهدف إلى تحقيقه وطبيعة الإيرادات اللازمة لتمويلها والوضع الاقتصادي السائد لذلك سوف تكون دراستنا للآثار الاقتصادية بالشكل الآتي:

أ. آثار النفقات العامة في الإنتاج القومي: تحدث النفقات العامة آثارا اقتصادية مباشرة في الإنتاج القومي في ضوء تأثيرها في قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي (المهايني والخطيب، 126:2009)

ب. اثار النفقات العامة في الاستهلاك القومي: الزيادة في الانفاق العام تؤدي إلى زيادة حجم الاستهلاك الكلي. فإذا ارتفع الأنفاق على السلع الاستهلاكية فأنه يساعد على زيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى زيادة مشتقة على السلع الرأسمالية اللازمة للتوسع في انتاج السلع الاستهلاكية التي ازداد عليها الطلب.

أما إذا كان الأنفاق على السلع الرأسمالية فإنه يزيد من طاقة المجتمع الإنتاجية مما يزيد من دخول الأفراد ومن ثم ترتفع قدرتهم الشرائية فيزيد استهلاكهم من السلع والخدمات ويرتفع مستواهم المعيشي (الاعسر، 99:2016)

- ❖ آثار النفقات العامة في الاقتصاد القومي: لا تقتصر آثار النفقات العامة على الآثار المباشرة فقط وإنما تشتمل أيضا آثار غير مباشرة تنشأ من خلال ما يُعرف بدورة الدخل، فتحدث النفقات العامة آثارٍ غير مباشرة في الاستهلاك القومي، من خلال الاستهلاك المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المضاعف كما تؤدي النفقات العامة إلى آثارٍ غير مباشرة في الإنتاج القومي، من خلال الاستثمار المولد أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل (الدمرداش، 107:2016)
- ❖ آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي: يُعدُ موضوع توزيع الدخل القومي من الموضوعات المهمة، إذ إن ألسلطات العامة تستهدف من خلال سياسة الإنفاق العام إلى تقليل الفوارق بين الطبقات، والملاحظ بصفة عام أن النفقات العامة تحدث هذا الأثر، وذلك لسببين:

- إن جميع الأفراد يتمتعون بالخدمات العامة غير القابلة للتجزئة في حين أن الجزء الأكبر من نفقاتها يتحمله أصحاب الدخول الكبيرة.
- إن الطبقات الفقيرة تستفيد عادة أكثر من الطبقات الغنية من الخدمات التي تقدمها الدولة مما يجعل من الأنفاق العام وسيلة لإعادة توزيع الدخول بين الطبقات.

ولكن يشترط لكي يحقق الأنفاق العام هذه الآثار وجود نظام ضريبي عادل، بحيث تحصل الدولة على مواردها من الضرائب التصاعدية على الدخل بشكل يضمن تركيز العبء الضريبي على الطبقات الأكبر دخلاً.

ثانياً. التأصيل النظري لمخاطر السيولة المصرفية: قبل الحديث عن مفهوم مخاطر السيولة لا بد من تعريف مفهوم السيولة، إذ تعرف السيولة بأنها جميع العملات أو الموجودات التي تحتفظ بها المؤسسات المالية والتي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبأقل الخسائر (الحسيني، 93:2008).

أما مخاطر السيولة فتتمثل بعدم قدرة المصارف على الوفاء بجميع التزاماتها المادية بشكل فوري عند استحقاقها وذلك بسبب عدم تطابق تاريخ استحقاق التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، إذ تقوم المصارف بدور الوسيط المالي بين المودعين والمقترضين فهي تقوم بقبول الودائع من الجمهور

لتقوم بتقديمها على شكل قروض للأفراد والمؤسسات، وهنا يكمن الخطر في أن الودائع غالباً ما تكون قصيرة الأجل في حين أنَ القروض تكون طويلة الأجل ومن ثم قد تتعرض المصارف لخطر ارتفاع طلبات المودعين لاسترجاع ودائعهم والتي استعملها المصرف في تمويل القروض الممنوحة، فضلاً عن ذلك قد يحتاج المصرف إلى السيولة بشكلٍ مفاجئ وغير متوقع نتيجة لظروف طارئة، وعليه تعد السيولة أحد أهم العناصر التي تضمن استمرارية المؤسسة المالية كونها تعكس إمكانية المؤسسة المالية في الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل في الوقت المحدد (Durrah et al., 2016: 436)

وقد تواجه المصارف مشاكل في السيولة، مما يدفعها إما إلى بيع بعض ما لديها من أسهم وسندات في الأسواق المالية أو الاقتراض من مصارف أخرى أو من البنوك المركزية لمعالجة نقص السيولة، إلا أن ذلك سوف يؤثر على المصرف في ضوء تحمله أعباء تكاليف الاقتراض التي تكون عالية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة، فضلاً عن تأثر مكانته وسمعته في السوق (Duttweiler, 2009: 14).

ثالثاً. أسباب نشوء مخاطر السيولة وأنواعها وإجراءات ادارتها:

1. **أسباب مخاطر السيولة وانواعها:** يمكن أن تنشا مخاطر السيولة من مصادر مختلفة عدة، فعلى سبيل المثال فقد تنشا هذه المخاطر أما من جانب الالتزامات أو من جانب الأصول أو من البنود خارج الميزانية أو مزيج بينهم على النحو الآتي (الخطيب، 2012: 210):

أ. تنشا مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة او عجم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب.

ب. قد تنشا مخاطر السيولة من جانب الأصول على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول.

ج. قد تنشا من جانب البنود خارج الميزانية، عندما يتم السحب بصورة أكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية السابق الموافقة عليها من المصرف مما يتطلب الاقتراض لأموال إضافية.

ويوجد ثلاثة أنواع رئيسية لمخاطر السيولة كما يأتي (المرسومي، 44:2017):

- مخاطر السيولة التمويلية: تنشأ عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة السحوبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة الحالية أو المستقبلية بكفاءة دون التأثير على الوضع المالي.
- مخاطر السيولة السوقية: تنشأ عندما يتعذر على المصرف بيع أحد أصوله أو رهنه على وفق سعر السوق السائد نتيجة لعدم إمكانية تسييلها بالسوق.
- مخاطر السيولة العرضية: تنشأ عن الاستعمال المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء.

2. **اجراءات إدارة مخاطر السيولة المصرفية:** تقود الإدارة السيئة لخطر السيولة وكيفية التعامل معها إلى حدوث أزمة سيولة حقيقية يتعرض فيها المصرف للفشل والافلاس، ومن ثم فأن إدارة خطر السيولة يتطلب مهارة عالية وخبرة وكفاءة من المتعاملين معها، وإن وضع خطة مناسبة لإدارة خطر السيولة ستلزم توافر ثلاثة عناصر مهمة وهي (الجميل، 2002: 240-241):

أ. وضع برنامج لتعزيز الاتصالات بين المصرف ومقرضيه والمستثمرين لاستمرار تبادل المعلومات والبيانات.

ب. القيام ببعض الاختبارات التي يمكن أن تهتم في تعزيز القدرة التسويقية لموجودات المصرف.

ج. وضع خطوات واسعة يمكن أن يقي المصرف من أزمة السيولة ولا يخل بعملية الرقابة والسيطرة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 505-519
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.29

المحور الثاني: واقع النفقات العامة ومخاطر السيولة المصرفية في العراق للمدة (2013-2022)

أولاً. تحليل واقع النفقات العامة في العراق للمدة 2013- 2022: يعد العراق من بين الدول التي سيطر فيها القطاع العام على الحياة الاقتصادية لفترة طويلة، إذ بلغت نسبة الانفاق الاستهلاكي العام إلى الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط للمدة (2003- 2022) (27.39%) مقارنة مع نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (7.62%)، ففي عام 2003 بلغت نسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (0.67%) وهي أدنى نسبة خلال مدة الدراسة وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتغير نظام الحكم وما أدى إليه من تدمير للمشاريع الانتاجية والبنى التحتية وتوقف خطط التنمية، بينما كانت نسبة الانفاق الاستهلاكي العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (6.33%)، وبعد ذلك بدأت نسب الانفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي بالارتفاع إذ كانت نسبته (60.33%) في عام 2004 أما الانفاق الاستهلاكي العام كانت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي (54.66%) وهي نسبة مرتفعة قياساً بنسبة الانفاق الاستثماري العام إلى الناتج المحلي الاجمالي (5.66%)، وبسبب كون العراق بلداً ريعياً يعتمد بالدرجة الأساس في تمويل نفقاته على الايرادات النفطية والتي ترتبط بدورها بأسعار النفط في الاسواق العالمية، أدى هذا الاعتماد إلى تذبذب النفقات العامة ونسبها من الناتج المحلي الإجمالي (الشمري والشمري،144:2022). والجدول الآتي يوضح النفقات العامة في العراق للمدة 2013- 2022.

جدول (1): واقع النفقات العامة في العراق للمدة 2013- 2022 (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة	معدل النمو%
2013	71296391	-
2014	72344822	14.705
2015	74476914	2.9471
2016	67067437	-9.949
2017	75490115	12.55852
2018	80873189	7.130833
2019	111723523	38.14655
2020	76082443	-31.9011
2021	102849659	35.18186
2022	112564523	9.445694
اعلى قيمة	112564523	-
أدنى قيمة	67067437	-
الوسط الحسابي	84476901.6	-
الانحراف المعياري	17502601.41	-

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel وبيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/NE.CON.GOVT.ZS.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 505-519
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.29

يتضح من الجدول رقم (2) تطور النفقات العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2013-2022، إذ نجد بان النفقات العامة قد بلغت (71296391) مليون دينار في العام 2013 وقد تطورت النفقات العامة لتبلغ (72344822) مليون دينار في عام 2014 وبمعدل نمو موجب بلغ (14.705%) وإن النفقات العامة قد بلغت (74476914) مليون دينار في العام 2015 وفي العام 2016 تراجعت النفقات العامة لتصل الى (67067437) مليون دينار وبمعدل نمو سالب قدره (-9.949%) وذلك بسبب الانهيار الحاد في أسعار النفط عالمياً الذي أثر وبشكل كبير على وضع النفقات العامة في العراق وأخذت بعدها بالارتفاع وبمعدل نمو موجب وصولا إلى العام 2019 إذ بلغت النفقات العامة في الأعوام (2017، 2018، 2019) على التوالي (75490115، 80873189، 111723523) مليون دينار ثم بعد ذلك وفي عام 2020 انخفضت النفقات العامة وبمعدل نمو سالب بلغ (-31.9011%) لتصل الى (76082443) مليون دينار وفي العام 2021 سجلت النفقات العامة ما قيمته (102849659) مليون دينار وبمعدل نمو موجب (35.18186%) وفي العام 2022 ارتفعت النفقات العامة لتصل إلى (112564523) مليون دينار وبعدل نمو موجب (9.445694%) مقارنة بالعام السابق، ونلاحظ أن الاقتصاد العراقي قد حقق ادنى قيمة للنفقات العامة في العام 2016 نتيجة للأحداث التي مر بها الاقتصاد العراقي وهي الحرب ضد الجماعات المسلحة وقد أخذ بعدها هذا المؤشر في الارتفاع وبمعدل نمو موجب وصولا إلى العام 2020 إذ حققت النفقات العامة قيمة منخفضة وبمعدل نمو سالب نتيجة ازمة كورونا واخذ المؤشر بالارتفاع وصولا الى نهاية مدة الدراسة وإن أعلى قيمة للنفقات العامة قد تحققت في العام 2022، وقد بلغ الوسط الحسابي للنفقات العامة (84476901.6) مليون دينار، وبانحراف معياري قدره (17502601.41) والذي يعبر عن التذبذب في النفقات العامة نتيجة للأحداث التي مر بها الاقتصاد العراقي وبالأخص الأزمة السياسية في عام 2014 والأزمة الصحية في العام 2020. والشكل الآتي يبين التطور التاريخي للنفقات العامة في الاقتصاد العراقي خلال المدة 2013- 2022.

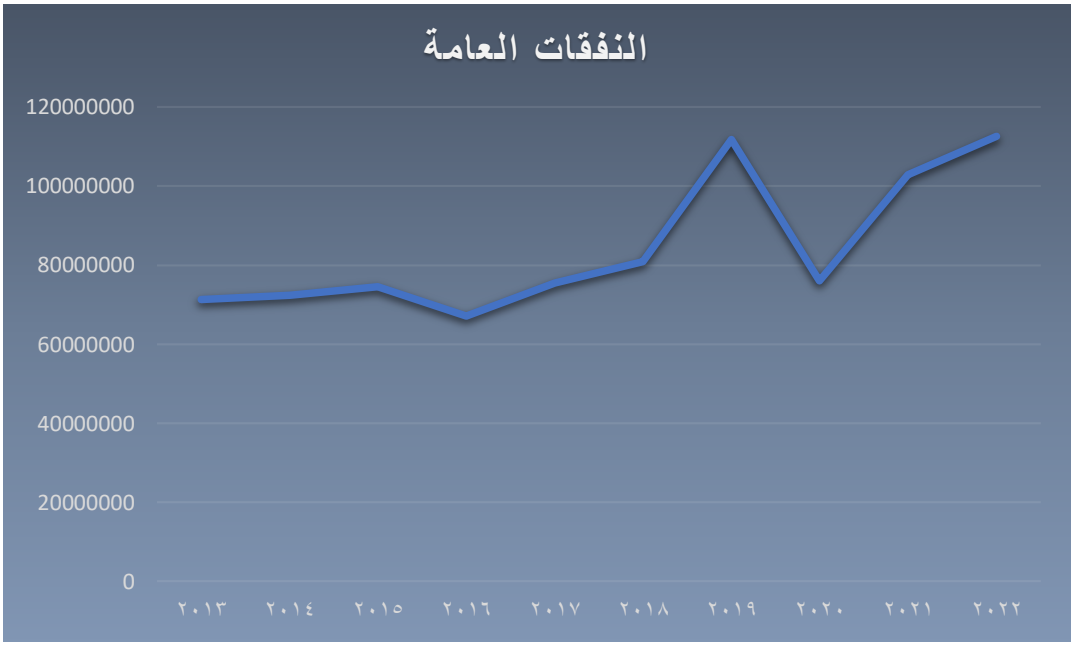

شكل (1): النفقات العامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2013- 2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (1).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 505-519
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.29

ثانياً. تحليل واقع مخاطر السيولة المصرفية في العراق للمدة (2013-2022): يعد موضوع مخاطر السيولة أحد الموضوعات المهمة في المصارف التجارية، فعندما يكون هناك استعمالٌ اقتصادي لموارد المصارف فأن هذا يعني أن ثمة إدارة اقتصادية جيدة تعمل على استقرار المركز المالي للمصرف. إذ تواجه المصارف التجارية مشكلة التوفيق بين أهداف المصرف والمتمثلة بالربحية والسيولة والأمان، وهكذا فأن نشاط المصارف يتركز حول خلق نوع من الموائمة بين هذه الأهداف من خلال الاحتفاظ بأقل مقدار من السيولة إذ إن السيولة قد تؤثر تأثير مباشر على المصارف التجارية لكونه أحد الأعمدة المهمة في تعاملاته، فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلبات سحب الأموال في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة، فالسيولة ليست غاية بحد ذاتها، لذلك يجب عدم الانحراف عنها بالزيادة أو النقصان. والجدول الآتي يوضح مؤشر مخاطر السيولة في المصارف عينة الدراسة للمدة (2013-2020)

جدول (2): واقع مخاطر السيولة في المصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2013-2022

السنوات	مصرف الخليج التجاري %	المصرف التجاري العراقي %	المصرف المتحد لاستثمار%	المصرف الاهلي العراقي %	مصرف سومر %
2013	6.647221	98.84686	6.547998	16.12102	33.85414
2014	7.090422	97.75905	6.910222	17.1359	35.98538
2015	7.825216	93.14161	6.009935	16.52374	34.69985
2016	5.026024	105.6399	6.723837	14.70342	30.87718
2017	8.420025	94.49565	7.996894	20.18053	42.37911
2018	10.0296	79.28929	3.309073	14.68727	30.84327
2019	11.89294	87.11007	6.999086	10.44762	21.94
2020	13.54304	57.35883	14.85392	5.558189	11.6722
2021	15.35624	33.61529	13.78372	3.12028	6.552588
2022	18.78021	69.5489	14.79732	4.248064	8.920934
اعلى قيمة	18.780	105.640	14.854	20.181	42.37911
أدنى قيمة	5.026	33.615	3.309	3.120	6.552588

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة للمدة 2013-2022

يوضح لنا الجدول رقم (2) مؤشر مخاطر السيولة في المصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2013-2022 اذ حقق مؤشر مخاطر السيولة لمصرف الخليج التجاري ما نسبته (6.647221%) في العام2013 وقد تطورت هذه المخاطر في الأعوام 2014 و2015 إذ بلغت (7.090422%، 7.825216%) وعلى التوالي إذ جاء هذا الارتفاع نتيجة الحرب التي تعرضت لها البلاد مما زاد من سحب المودعين لودائعهم بشكل مفاجئ، وعدم سداد المقرضين لقروضهم في الوقت المحدد وانخفضت مخاطر السيولة في العام 2016 اذ بلغت (5.026024%) وقد تطورت هذه المخاطر في الأعوام 2017- 2022 وبمعدل نمو موجب إذ بلغت (8.420025، 10.0296، 11.89294، 13.54304، 15.35624، 18.78021)، وبذلك فقد حققت أعلى قيمة في العام 2022 وأدنى قيمة في العام 2016.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (1): 505-519
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.1.29

أما في المصرف التجاري فقد حققت مخاطر السيولة ما نسبته (98.84686%) في العام 2013 وقد انخفضت هذه المخاطر في الأعوام 2014 و2015 إذ بلغت (97.75905%، 93.14161%) وعلى التوالي وارتفعت مخاطر السيولة في العام 2016 إذ بلغت (105.6399%) وقد أخذت هذه المخاطر بالتذبذب صعوداً ونزولا في الفترة المتبقية وصولا إلى العام 2022، وقد حققت أعلى قيمة في العام 2016 وأدنى قيمة في العام 2021.

أما فيما يخص المصرف المتحد للاستثمار فقد حققت ما نسبته (6.547998%) في العام 2013 وقد بلغت هذه المخاطر في الأعوام 2014 - 2017 (6.910222%، 6.009935%، 6.723837%، 7.996894%) وعلى التوالي وانخفضت في العام 2018 إذ بلغت (3.309073%) وقد أخذت هذه المخاطر بالتذبذب صعوداً ونزولا في المدة المتبقية وصولا إلى العام 2022، وإن مخاطر السيولة فقد حققت أعلى قيمة في العام 2020 وأدنى قيمة في العام 2018.

وفي المصرف الأهلي فقد حققت ما نسبته (16.12102%) في العام 2013 وقد بلغت هذه المخاطر في الأعوام 2014 - 2017 (17.1359%، 16.52374% 14.70342%، 20.18053%) وعلى التوالي وانخفضت مخاطر السيولة في العام 2018إذ بلغت (14.68727%) وقد أخذت هذه المخاطر بالتذبذب صعوداً ونزولا في الفترة المتبقية وصولا إلى العام 2022 وبذلك فأن مخاطر السيولة قد حققت أعلى قيمة في العام 2017 وأدنى قيمة في العام 2021.

بينما في مصرف سومر السيولة فقد حققت ما نسبته (33.85414%) في العام 2013 وقد بلغت هذه المخاطر في الأعوام 2014 - 2017 (35.98538%، 34.69985% 30.87718%، 42.37911%) وعلى التوالي وانخفضت مخاطر السيولة في العام 2018 إذ بلغت (30.84327%) وقد أخذت هذه المخاطر بالتذبذب صعوداً ونزولا في الفترة المتبقية وصولا إلى العام 2022 وبذلك فقد حققت أعلى نسبه في العام 2017 وأدنى نسبه في العام 2021.

ثالثاً. تأثير النفقات العامة في مخاطر السيولة المصرفية: يمكن ملاحظة تأثير النفقات العامة في المخاطر المصرفية غير المنتظمة المتمثلة بمخاطر السيولة من خلال الجدول الآتي:

جدول (3): تأثير النفقات العامة في مخاطر السيولة المصرفية للمدة 2013-2022

	المتغير المستقل	المتغير التابع
السنة	النفقات العامة (مليون دينار)	مخاطر السيولة المصرفية % *مجموع مخاطر السيولة للمصارف\عددها
2013	71296391	32.40345
2014	72344822	32.97619
2015	74476914	31.64007
2016	67067437	32.59407
2017	75490115	34.69444
2018	80873189	27.6317
2019	111723523	27.67794
2020	76082443	20.59724
2021	102849659	14.48562
2022	112564523	23.25909

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة وبيانات البنك الدولي للمدة 2013- 2022

يبين لنا الجدول رقم (3) التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة المتمثلة بالنفقات العامة كمتغير مستقل ومخاطر السيولة المصرفية كمتغير تابع إذ نجد بأن النفقات العامة في الاقتصاد العراقي قد بلغت (71296391) مليون دينار عراقي في العام 2013 وقابلها مخاطر سيولة بنسبة (32.40345%) وقد تطورت النفقات العامة لتبلغ (72344822) مليون دينار في عام 2014 وبمعدل نمو موجب قابلها ارتفاع طفيف في مخاطر السيولة بنسبة (32.97619%) وإن النفقات العامة قد بلغت(74476914) مليون دينار في العام 2015 قابلها انخفاض في مخاطر السيولة بنسبة (31.64007%) وفي العام 2016 تراجعت النفقات العامة لتصل إلى (67067437) مليون دينار وبمعدل نمو سالب حيث قابلها ارتفاع في مخاطر السيولة بنسبة (32.59407%) وأخذت بعدها بالارتفاع وبمعدل نمو موجب قابلها ارتفاع ملحوظ في مخاطر السيولة لعام 2017 وانخفاض في الأعوام التالية وصولا إلى العام 2019 إذ بلغت النفقات العامة في الأعوام (2017، 2018، 2019) على التوالي (75490115، 80873189، 111723523) مليون دينار ثم بعد ذلك وفي عام 2020 انخفضت النفقات العامة وبمعدل نمو سالب لتصل الى (76082443) مليون دينار قابله استمرار في انخفاض مخاطر السيولة وفي العام 2021 سجلت النفقات العامة ما قيمته (102849659) مليون دينار وبمعدل نمو موجب مع استمرار في انخفاض مخاطر السيولة وفي العام 2022 فقد ارتفعت النفقات العامة لتصل إلى (112564523) مليون دينار وبعدل نمو موجب مقارنة بالعام السابق معه ارتفاع في مخاطر السيولة بنسبة (23.25909%).

يتضح مما سبق أن العلاقة بين النفقات العامة ومخاطر السيولة المصرفية هي علاقة تعتمد على نوعية النفقات فيما إذا كانت منتجة أو غير منتجة فالنفقات العامة المرتفعة على المشاريع الإنتاجية والخدمات يمكن أن تدعم الاقتصاد وتقلل من مخاطر السيولة، في حين إذا كانت النفقات غير منتجة او موجهة بشكل غير فعال فأنها قد لا تؤدي إلى تحسين الاقتصاد مما يزيد من مخاطر السيولة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. شهدت النفقات العامة في العراق نموًا ملحوظًا على مدار السنوات، إذ بلغت أعلى قيمة في عام 2022 (112,564,523 مليون دينار) وأدنى قيمة في عام 2016 (67,067,437 مليون دينار) بسبب الأزمات الاقتصادية والسياسية مثل انخفاض أسعار النفط والحرب ضد الجماعات المسلحة.
2. التذبذب في النفقات العامة كان نتيجة الأزمات السياسية عام (2014) وأزمة كورونا عام (2020).
3. المخاطر المصرفية تنشأ بسبب عدم قدرة المصارف على تلبية الالتزامات المادية بسبب عدم توازن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة
4. أعلى نسبة مخاطر للسيولة المصرفية كانت في مصرف الخليج التجاري عام 2022 (18.78%)، وأقل نسبة في عام 2016.(5.03%)
5. العلاقة بين النفقات العامة ومخاطر السيولة تعتمد على نوعية النفقات؛ النفقات الإنتاجية والخدمية تقلل من مخاطر السيولة، بينما النفقات غير المنتجة تزيد من هذه المخاطر.
6. النفقات على السلع الاستهلاكية والرأسمالية تعزز من الإنتاجية والقدرة الشرائية للأفراد، مما ينعكس إيجابيًا على الاستهلاك والاستثمار.

7. التأثير غير المباشر للنفقات يتمثل في التوازن الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة.

ثانياً. التوصيات:

1. التركيز على توجيه النفقات نحو المشاريع الإنتاجية والخدمية لتحفيز النمو الاقتصادي وتقليل مخاطر السيولة المصرفية.
2. تطوير سياسات مصرفية توازن بين الربحية والسيولة لتجنب الأزمات المالية الناتجة عن نقص السيولة.
3. زيادة الرقابة على الإنفاق العام وضمان توجيه الموارد المالية إلى القطاعات ذات الأولوية لتحقيق الاستقرار المالي.
4. تدريب إدارات البنوك على إدارة مخاطر السيولة بفعالية، مع وضع استراتيجيات استباقية للاستجابة للأزمات.
5. خلق بيئة تشجيع للاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تعزز من الاقتصاد وتقلل من الاعتماد على النفقات الريعية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. الاعسر، خديجة، (2016)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، المعادى، القاهرة: دار الكتب المصرية.
2. البجاري، احمد إبراهيم حسين، العركوب، هاشم محمد عبدالله، (2022)، قياس فاعلية أدوات السياسة المالية في تمويل عجز الموازنات العامة لبلدان متقدمة مختارة للمدة (2002-2019)، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد (3)، العدد (3)، العراق.
3. الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبدالرحمن، (2008)، إدارة البنوك-مدخل كمي واستراتيجي معاصر، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع.
4. الخطيب، خالد شحاذة، وشامية، احمد زهير، (2012)، أسس المالية العامة، الطبعة الرابعة، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
5. الجميل، سرمد كوكب، التمويل الدولي، مدخل في الهياكل والعمليات والأدوات، جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، 2002.
6. الدمرداش، محمود محمد، (2016)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، جدة، السعودية: الدار السعودية للنشر والتوزيع.
7. الشمري، مايح شبيب، الشمري، سلمان حمد، (2022)، واقع وافاق الايرادات والنفقات العامة ومعدلات التضخم في العراق للمدة (1990-2019)، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، المجلد (15)، العدد (29)، العراق.
8. السعدوني، احمد هادي عبد الواحد (2020) دور النفقات العامة في التوزيع، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 28، العدد 6، العراق.
9. العلي، عادل فليح، (2002)، المالية العامة والتشريع المالي، الموصل، العراق: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة.

10. القيسي، أعاد حمود، (2015)، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة التاسعة، عمان، الأردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
11. المرسومي، مروج طاهر هذال، (2017)، أثر مخاطرة السيولة المصرفية وكفاية راس المال في أداء المصارف التجارية العراقية للمدة 2014-2005، (دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية)، رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
12. المهايني، خالد محمد، والخطيب، خالد شحاذة، (2009)، المالية العامة، دمشق، سوريا: مديرية الكتب والمطبوعات.
13. حمد، نادية محمد فاضل جواد، (2018)، تحليل تأثير النفقات العامة في التضخم: العراق حالة دراسة للمدة (1980-2016)، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق.
14. عثمان، محمد داوود، (2013)، إدارة وتحليل الائتمان والمخاطرة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، دار الفكر للنشر والتوزيع.
15. عزري، حميد، (2020)، إثر النفقات العامة على التضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة
16. عيسى، حسن كردي (2023) تحليل اتجاه النفقات العامة في عدد من الدول العربية للمدة (2018-20000)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 3، العراق.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Durrah, Omar؛ Rahman, Abdul Aziz؛ Jamil, Ahsan؛ Ghafeer, Sysd Nour Aldeen, 2016, "Exploring the relationship between liquidity ration and indicators of financial performance: An analytical study on food industrial companies listed in Amman bursa", International journal of economics and financial, Vol (6), No (2).
2. Duttweiler, Rudolf, 2009, "Management liquidity in banks", John Wiley & Sons, New York, United states of America.